مخيبر: للارتكاز على البيانات الوزارية الثلاث الأخيرة لمعالجة قضيّة المفقودين

شدّد عضو تكتّل "التغيير والإصلاح" النائب غسان مخيبر على ضرورة وضع "خطة وطنيّة" لمعالجة قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا، من خلال "منظومة تشريعية وادارية كاملة". ورأى أنّ "الحق بالمعرفة لعائلات الضحايا الذي يعالجه القانون المقترح، يمكن أن يتكامل مع الحاجة إلى العدالة، من حيث تحديد المسؤوليات وانزال العقوبات، ومع الحاجة الى المصالحة، من خلال هيئة الحقيقة والعدالة والمصالحة الواردة في الخطة الوطنية لحقوق الانسان التي ستحال قريبًا على مجلس النواب لإقرارها"، مشيرًا إلى أنّ هذه الهيئة "تضمنت شقاً مهماً حول معالجة قضية المفقودين وضحايا الاختفاء القسري".

مخيبر، وفي كلمة له ضمن أعمال الطاولة المستديرة التي نظّمها "المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة" في فندق "جيفينور روتانا" حول اقتراح مشروع قانون المفقودين والمخفيين قسراً، تطرّق إلى الحاجة إلى الردع ومنع تكرار ممارسات الاخفاء القسري، داعيًا إلى "المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، والعمل على تجريم الاختفاء القسري، والسعي الى حماية الذاكرة"، مشيراً إلى أنّه "من ضمن الاهداف في هذا الاطار اعتماد يوم ١٣ نيسان يوماً سنوياً رسمياً لذكرى المفقودين وضحايا الحروب".

وإذ لاحظ أنّ "الاخفاء القسري لا يزال يحصل اليوم ومن آخر الحالات (المناضل السوري) شبلي العيسمي التي تتابعها لجنة حقوق الانسان النيابية"، استنتج مخيبر أنّ "خطر تكرار ممارسات الاخفاء القسري ماثل في أي وقت".

مخيبر الذي ذكّر بأنّ "ثمة اقتراح قانون آخر في شأن المفقودين والمخفيين قسراً، مقدّماً من النائب (في كتلة "التغيير والاصلاح" حكمت ديب، ومشروع مرسوم من وزارة العدل لانشاء هيئة وطنية لشؤون المفقودين والمخفيين قسراً، دعا إلى "الاخذ من الاقتراحين"، و"عدم اعطاء صورة توحي ان تعدد النصوص يعكس شرذمة".

كذلك نصح بـ"عدم المفاضلة بين اقتراح القانون ومرسوم إنشاء الهيئة الوطنيّة". وقال إنّ "الصياغة التشريعيّة بطيئة حتى في المواضيع العادية غير المرتبطة باعتبارات سياسية، وتالياً انا مع دعم اقتراح المرسوم لأنه أسرع، اضافة الى العمل على اقرار مشروع القانون لأن ثمة مجموعة أمور وضمانات والحمايات لا يوفرها المرسوم".

وكشف مخيبر أنّ "بنداً ينص على انشاء بنك معلومات حمض نووي لكل ضحايا الاختفاء القسري، اضيف الى مشروع قانون البصمة الجينية الموجود في مجلس النواب"، وأشار الى أنّ "درس هذا المشروع انتهى في لجنة المال والموازنة ولجنة الادارة والعدل، وهو الآن موجود في لجنة الصحة العامة، وسيعرض بعدها على الهيئة العامة".

وفيما دعا إلى الحفاظ "برموش العين" على خيمة أهالي المفقودين في وسط بيروت، رأى أن "تضمن البيانات الوزارية للحكومات الثلاث الأخيرة شبه سياسة في موضوع المفقودين والمخفيين قسراً، تتطور من بيان إلى بيان، مما أوجد نقطة ارتكاز سياسي يمكن الانطلاق منها لملاحقة العمل على معالجة هذه القضية".